إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/52
للنشر الفوري
12 فبراير 2015

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 مع جمهورية موريتانيا الإسلامية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 28 يناير 2015 مشاورات المادة الرابعة[1] مع موريتانيا.

وقد استفاد الاقتصاد الموريتاني في السنوات الأخيرة من استقرار الاقتصاد الكلي وارتفاع معدل النمو في سياق يتسم باحتواء التضخم، واتباع سياسات اقتصادية كلية مسؤولة، وارتفاع أسعار خام الحديد، والحصول على مساعدات استثنائية من المانحين، وتكثيف الاستثمارات العامة. وتشير التقديرات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 6.4% في عام 2014، صعودا من 5.7% في عام 2013، بفضل انتعاش النشاط في قطاع صيد الأسماك. وقد ظل عجز الحساب الجاري عند مستوى 25% من إجمالي الناتج المحلي أثناء الفترة 2013–2014، نظرا للواردات الرأسمالية الكبيرة التي صاحبت الاستثمارات في قطاع الصناعات الاستخراجية، بالإضافة إلى تراجع معدلات التبادل التجاري مؤخرا. وتم امتصاص التدهور في معدلات التبادل التجاري من خلال الاحتياطيات الدولية التي انخفضت إلى 4.7 شهرا من الواردات في عام 2014، بعد أن احتفظت بمستوى يعادل 6.5 شهرا من الواردات المنتظرة، باستثناء الواردات المرتبطة بالصناعات الاستخراجية، في عام 2013. وسجل الرصيد الكلي، باستثناء المنح، عجزا قدره 2.2% من إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالصناعات الاستخراجية في عام 2013، هبوطا من 3% في عام 2012، لكنه تراجع مع انخفاض الإيرادات إلى 4.7% من إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالصناعات الاستخراجية في عام 2014، وهو ما يرجع في الأساس إلى انخفاض إيرادات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM). أما المؤشرات النقدية فتشير إلى زيادة متوسطة في مستوى الائتمان.

وقد خلص برنامج "تقييم استقرار القطاع المالي" إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بمستوى جيد من الرسملة والسيولة، لكنه لا يزال هشا تجاه الصدمات. وتتفاقم مواطن الضعف في القطاع المصرفي بسبب التركز الائتماني المرتفع (بما في ذلك الائتمان المقدم للقطاع العام)، والتعرض لمخاطر العملات الأجنبية، وانخفاض مستوى الربحية بسبب القيود التي يفرضها نموذج الأعمال المطبق وارتفاع مستوى التنافسية. وبينما يبدو النظام المصرفي محتفظا بنسب رسملة جيدة بوجه عام، فإن بعض

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

البنوك لم تستوف متطلبات الحد الأدنى من رأس المال ولم ترصد مخصصات كافية لمواجهة خسائر القروض. ولا تزال جودة الأصول ضعيفة حيث تمثل القروض المتعثرة 20% من مجموع القروض في الربع الثاني من عام 2014.

ولا تزال آفاق المدى القصير مواتية رغم بطء النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار خام الحديد. ومن المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 5.5% في عام 2015 بسبب انخفاض النمو في قطاع التعدين وانخفاض الاستثمارات الخاصة والاستهلاك. ومن المتوقع أيضا أن تنخفض معدلات التبادل التجاري بنسبة 4.5% مع تعويض جانب من الانخفاض في أسعار خام الحديد (بنسبة 24%) بالاستفادة من انخفاض أسعار النفط (بنسبة 40%). ومن المتوقع أن يتسارع معدل التضخم إلى حد ما، ولكنه يظل أقل من 5% بفضل تراجع أسعار الغذاء الدولية وانخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالصناعات الاستخراجية. ويمكن أن يؤدي استمرار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة طلب القطاع الخاص. ولا تزال آفاق المدى المتوسط واعدة؛ فالموارد الطبيعية الوفيرة في موريتانيا تتيح لها فرصا كبيرة للتنمية. وتمثل الإصلاحات الهيكلية عاملا ضروريا لتحقيق مزيد من النمو وفرص العمل ومعالجة تحديات تنويع الاقتصاد وعدم المساواة والبطالة.

وتميل الاحتمالات المتوقعة إلى الجانب السلبي وتهيمن عليها التطورات العالمية. فمن الممكن أن يزداد انخفاض أسعار خام الحديد وإيرادات تصدير المعادن تأثراً بتداعيات انخفاض الطلب الخارجي على السلع الأولية. وإذا انخفضت أسعار الصادرات الرئيسية بأكثر من المستوى المتوقع، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة انخفاض الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وإلقاء ظلال من الشكوك على إمكانية تنفيذ خطط التوسع في قطاع التعدين، مما يحيط آفاق النمو بأجواء من عدم اليقين ويزيد من انخفاض أرصدة المالية العامة. ويمكن أن تؤدي الصدمات الخارجية إلى كشف مواطن الضعف في النظام المصرفي، مما يفاقم الصدمات السلبية التي قد يتعرض لها النمو والاستقرار المالي.

تقييم المجلس التنفيذي [2]

أثنى المديرون التنفيذيون على السلطات الموريتانية لسياساتها التي حققت الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعمت التنمية في السنوات الأخيرة. لكنهم ذكروا أن مخاطر زيادة انخفاض أسعار خام الحديد وضعف النشاط الاقتصادي لدى أهم الشركاء التجاريين يلقي غيوما على الآفاق المتوقعة للمدى القصير. وبالتالي، شجعوا السلطات على المثابرة في صنع السياسات الرشيدة وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والهيكلية اللازمة لدعم صلابة الاقتصاد وتشجيع التوصل إلى نمو يشمل شرائح أوسع من السكان.

ورحب المديرون بما تحقق من تقدم في ضبط أوضاع المالية العامة وتحسن أداء الإيرادات. واتفقوا على أن موازنة عام 2015 تخفف التقديرات المتوقعة لنقص إيرادات التعدين، لكنهم ارتأوا احتمال الحاجة إلى تدابير إضافية إذا تعرضت الموازنة لضغوط. وشدد المديرون على أهمية تحسين إدارة المالية العامة لتخفيض مخاطر المديونية الحرجة. وبالنظر إلى المستقبل، أكدوا الحاجة إلى تحسين إطار المالية العامة على المدى المتوسط لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

---

[2] في ختام المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

وأوصى المديرون بتنفيذ قاعدة مالية ملائمة تراعي احتياجات التنمية في موريتانيا وتساعد على حماية الموازنة العامة من دورات الانتعاش والركود التي تمر بها إيرادات الموارد الطبيعية، مع تعزيز حوكمة المالية العامة.

وشجع المديرون السلطات على الاستفادة من بيئة التضخم المواتية لتعزيز الإطار النقدي من خلال تحسين إدارة السيولة، كما أشاروا إلى ضرورة التعجيل بإعادة رسملة البنك المركزي لحماية مصداقيته واستقلاله. وأكد المديرون على أهمية تحرير سوق النقد الأجنبي بالتدريج، مشيرين إلى أن زيادة مرونة سعر الصرف من شأنها المساعدة في امتصاص الصدمات الخارجية ودعم جهود إعادة تكوين الاحتياطيات الوقائية. ورحبوا بالخطوات التي اتخذتها السلطات نحو التقيد بالتزامات المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق، وشجعوها على رفع القيد المتبقي على سعر الصرف في أسرع وقت ممكن.

وشدد المديرون على الحاجة إلى مزيد من الدعم لاستقرار النظام المالي. ورحبوا بعزم السلطات على تنفيذ التوصيات الصادرة مؤخرا عن برنامج "تقييم استقرار النظام المالي". وتتضمن الأولويات في هذا الصدد دعم تطبيق القواعد التنظيمية واستقلالية الرقابة، وتوسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتشمل البنوك العامة وقطاع التأمين، وتقوية إطار تسوية الأوضاع المصرفية.

وشجع المديرون السلطات على تعجيل الإصلاحات لتشجيع تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد، مما سيعطي دفعة لتشغيل العمالة والحد من الفقر. وعلى وجه الخصوص، أوصوا بالتعاون الوثيق مع شركاء التنمية لمعالجة اختناقات البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري والتعليم، وتحسين الحوكمة والمؤسسات، وتعميق الدمج المالي.

موريتانيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2010–2016

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدخل القومي والأسعار	(%، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	4.8	4.4	6.0	5.7	6.4	5.5	6.8
إجمالي الناتج المحلي باستثناء الصناعات الاستخراجية بالأسعار الثابتة	5.3	5.7	7.3	6.4	7.1	6.6	5.5
مُخفّض إجمالي الناتج المحلي	18.9	15.3	5.8-	0.1	5.3-	0.5	2.4
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)	6.3	5.7	4.9	4.1	3.5	4.6	4.6
القطاع الخارجي							
معدلات التبادل التجاري	7.7	8.5	14.7-	34.2	16.4-	4.4-	6.8-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	8.2	5.1-	26.1-	24.8-	24.7-	7.7-	22.8-
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (بملايين الدولارات الأمريكية) [1]	287.8	504.5	961.9	996.4	639.1	704.0	761.7
بما يعادل شهور الواردات في السنة التالية، باستثناء الصناعات الاستخراجية	2.3	3.6	6.8	6.6	4.7	4.9	5.0
الدين الخارجي العام والدين المضمون من الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي) [2]	73.1	66.7	73.5	69.2	73.7	61.3	61.1
النقود							
النقود وأشباه النقود (التغير %)	12.9	19.9	10.5	13.6	13.4	13.4	10.2
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (التغير %)	16.4	10.1	14.6	11.1	14.5	15.0	13.9
الاستثمار والادخار	(% من إجمالي الناتج المحلي)						
إجمالي الاستثمارات	39.2	42.9	57.3	50.3	44.8	30.3	43.3
إجمالي المدخرات	28.2	34.9	31.2	25.5	20.1	22.6	20.5
عمليات الحكومة المركزية	(% من إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالصناعات الاستخراجية)						
الإيرادات غير المرتبطة بالصناعات الاستخراجية	20.4	20.4	22.8	24.4	23.3	25.9	25.4
الإنفاق وصافي الإقراض	30.1	33.6	40.7	37.8	36.3	33.7	31.8
الرصيد الكلي باستثناء المنح	1.9-	0.8-	3.0-	2.2-	4.7-	2.1-	1.6-
دين القطاع العام (% من إجمالي الناتج المحلي) [2]	80.6	72.2	79.4	73.7	78.4	66.0	65.9
بنود للتذكرة:							
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الأوقيات الموريتانية)	1196.8	1440.0	1437.2	1520.8	1533.2	1624.5	1777.4
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	4343.7	5136.3	4839.9	5089.9	5060.0	5109.4	5477.1
سعر النفط (دولار أمريكي/طن)	79.0	104.0	105.0	104.1	96.3	56.7	63.9
سعر خام الحديد (دولار أمريكي/طن)	146.7	167.8	128.5	135.4	96.8	74.1	71.9

المصادر: السلطات الموريتانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] باستثناء حساب النفط.

[2] يُفترض قيام الكويت بتخفيض أعباء الدين في عام 2015 بمقتضى مبادرة "هيبيك"/ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.